٣٠

اعتقاد

أبي زُرعة عُبيد الله بن عبد الكريم

(٢٦٤هـ)

وأبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر

(٢٧٧هـ)

الرازيين رحمهما الله تعالى

وفيه:

كتاب أصل السنة واعتقاد الدين

التعريف بصاحب العقيدة

١ ـ أبو زُرعة الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

الاسم: عُبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرُّوخ بن داود القرشي الرَّازي.

الكُنية: أبو زُرعة.

المولد: (٢٠٠هـ).

الوفاة: (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ثناء العلماء عليه:

قال الحسن بن أحمد: سمعت أحمد بن حنبل وسأله رجل فقال: بالري شاب يقال له: أبو زرعة. فغضب أحمد وقال: تقول شاب!! كالمنكر عليه، ثم رفع يديه وجعل يدعو الله عَزَّ وَجَلَّ لأبي زرعة ويقول: اللهم انصره على من بغى عليه، اللهم عافه، اللهم ادفع عنه البلاء، اللهم اللهم.. في دعاء كثير.

قال ابن راهويه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل.

قال أبو حاتم الرازي: أبو زرعة إمام.

مصادر الترجمة:

«طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٣)، و«تهذيب الكمال» (١٩/ ٨٩).

٢ ـ أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ

الاسم: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الرازي.

الكُنية: أبو حاتم.

المولد: (١٩٥هـ).

الوفاة: (٢٧٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثناء العلماء عليه:

قال أبو زُرعة: ما رأيت أحرص على طلب الحديث منه.

قال ابن أبي حاتم: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان، ودعا لهما، وقال: بقاؤهما صلاح للمسلمين.

وقال هبة الله اللالكائي: كان أبو حاتم إمامًا حافظًا متثبتًا.

قال الخطيب: كان أبو حاتم أحد الأئمة الحفاظ الأثبات.

مصادر الترجمة:

«تاريخ بغداد» (٢/ ٧٣)، و«طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٧٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٣٨١)، و«السير» (١٣/ ٢٤٧).

مجمل العقيدة:

اشتملت هذه العقيدة على ذكر اعتقاد أهل السنة والأثر في أبواب السنة والاعتقاد.

وتبرز أهمية العقيدة أن فيها حكاية إجماع أهل العلم عليها.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٤١) بعد أن نقل بعض هذه العقيدة: وهذا مشهور عن الإمام عبد الرحمٰن بن أبي حاتم من وجوه وقد ذكره عنه الشيخ نصر المقدسي في كتاب «الحُجَّة» له. اهـ.

مصدر العقيدة:

استخرجت هذه العقيدة من:

١ ـ مخطوطة حصلت عليها من مكتبة الشيخ حماد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي عبارة عن (٥ لوحات) في كل لوحة وجهان.

وقد جعلتها الأصل ورمزت لها بـ (أ).

٢ ـ مخطوطة من مكتبة الظاهرية (رقم/٣٧٤٨)، وقد كتب عليها: كتاب «أصل السُّنة واعتقاد الدِّين».

وهي عبارة عن (٧ لوحات) في كل لوحة وجهان.

وقد رمزت لها بـ (ب).

٣ ـ «أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة» للالكائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد ساق هذه العقيدة كاملة بإسناده، فقال:

أخبرنا محمد بن المظفر المقرئ، قال: ثنا الحسين بن

محمد بن حبشن المقرئ، قال: ثنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم، قال: . . . فذكرها.

وقد اعتمدت على نسخة خطية ورمزت لها بـ (ك)، وقابلتها بالمطبوع (٣٢١/ المكتبة الإسلامية).

٤ ـ «مختصر الحجة على تارك المحجة» (٢/ ٣٥٩) لأبي الفتح نصر المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ فقد ساقها ضمن عقائد السلف.

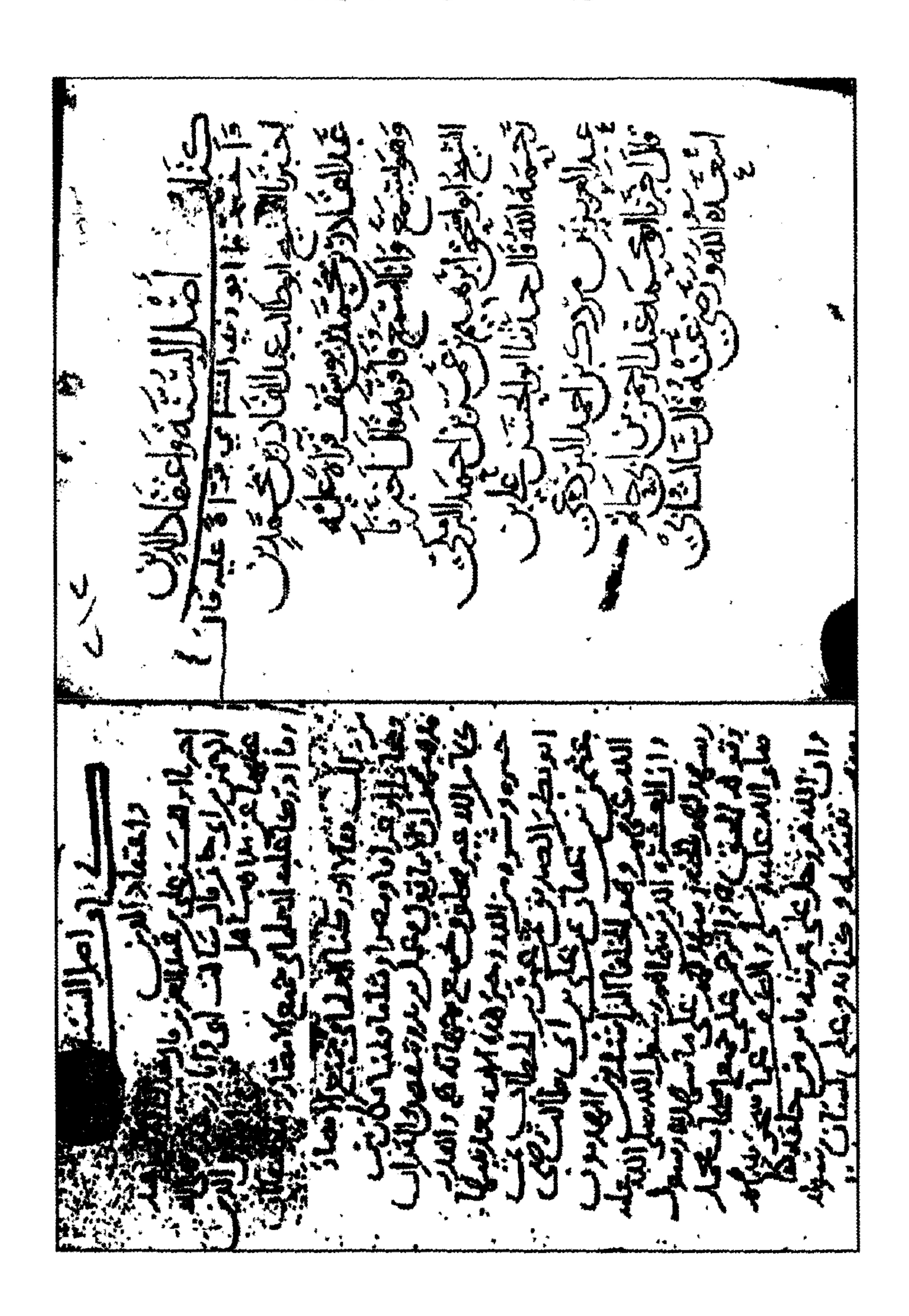
واعتمدت فيها على نسخة خطية ورمزت لها بـ (م).

٥ ـ «فُتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف» لابن العطار الهمداني (٥٦٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، قال: (فصل في ذكر الاعتقاد الذي أجمع عليه علماء البلاد)، أخبرنا أبو طالب عبد القادر بن محمد عبد القادر بن اليوسفي، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي، أخبرنا الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك البردعي، حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: . . . فذكرها إلى فقرة (٣٨).

وقد رمزت لها بـ (ف).

وقد جعلت الأصل النسخة الأولى، وما كان من زيادات فإني أشير إليه في الحاشية.

صورة المخطوط (أ) و(ب)



صورة المخطوط من كتاب مختصر الحجة (م)

صورة المخطوط من كتاب اللالكائي (ك)

[اعتقاد أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم وأبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازيين وجماعة من السلف ممن نقل عنهم رحمهم الله][(١)]

أصول السُّنة واعتقاد الدِّين

أخبرنا أبو يزيد الشامي قراءة عليه، قال: أخبرنا الشيخ أبو طالب عبد القادر بن محمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف قراءة عليه وهو يسمع وأنا أسمع فأقرّ به، قال: أخبرنا الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن عبد العزيز بن مردك بن أحمد البرذعي، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم أسعده الله، ورضي عنه، قال:

سألتُ أبي وأبا زُرعة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا عن مَذاهِبِ أهل السُّنة في أصولِ الدِّينِ، وما أدركا عليهِ العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدانِ مِن ذلك؟

(١) من (ك) و(م).

فقالا:

أدركنا العلماءَ في جميعِ الأمصارِ: حِجازًا، وعراقًا، ومصْرَ، وشامًا، ويمنًا، فكان مِن مذهبهم:

١ ـ أن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيدُ ويَنقصُ.

٢ ـ والقرآن كلامُ الله غير مخلوقٍ بجميعِ جهاته.

٣ ـ والقدر خيرُه وشرُّه مِن الله عز وجل.

٤ ـ وخير هذه الأُمَّة بعد نبيها [عليه الصَّلاة والسَّلام]:

أبو بكر الصِّديق، ثم عُمرُ بن الخَطَّاب [الفاروق][1]، ثم عثمانُ بن عَفَّان، ثم عَليُّ بن أبي طالب رضي الله عنهم.

وهم الخُلفاءُ الرَّاشِدون المهديّون [رضي الله عنهم].

٥ ـ وأن العَشرةَ الذينَ سَمَّاهُم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وشَهِدَ لهم بالجنَّةِ على مَا شَهِدَ بِهِ [رَسول الله] وقوله الحقّ.

٦ ـ والتَّرحُّمُ على جميعِ أصحَابِ مُحمدٍ صلى الله عليه وسلم وعلى آله، والكَفُّ عمَّا شَجَرَ بينهم.

٧ ـ وأنَّ اللهَ عز وجل على عَرشِهِ، بائنٌ مِن خلقِهِ، كما وَصَفَ نَفسَهُ في كِتابِهِ، وعلى لسَانِ رَسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيفٍ.

أحاطَ بكُلِّ شَيءٍ عِلمًا، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

٨ ـ والله تبارَك وتَعالى يُرى في الآخِرَةِ؛ ويَراهُ أهلُ الجنَّةِ بأبصَارِهم، ويَسمعُونَ كلاَمَهُ، كيف شاءَ، وكما شاءَ.

---

(١) ما بين [ ] من (م).

٩ ـ والجنَّةُ [حقٌّ]، والنَّارُ حقٌّ، وهما مخلوقتان لا يفنيان أبدًا.

فالجنَّةُ ثوابٌ لأوليائِه، والنَّارُ عِقابٌ لأهلِ معصيتِهِ؛ إلَّا مَن رَحِمَ [اللهُ ﷻ][1].

١٠ ـ والصِّراطُ حَقٌّ.

١١ ـ والميزانُ الذي[2] له كِفَّتَانِ، يُوزَنُ فيهِ أعمالُ العِباد حسنها وسيئها حَقٌّ.

١٢ ـ والحَوضُ المكرَّمُ بهِ نَبيُّنا ﷺ وعلى آله حقٌّ.

١٣ ـ والشفاعة[3] حَقٌّ.

١٤ ـ وأن ناسًا مِن أهلِ التَّوحيد يخرجون من النَّارِ بالشَّفاعة حَقٌّ.

١٥ ـ وعذاب القبرِ حَقٌّ.

١٦ ـ ومنكَرٌ ونكيرٌ حَقٌّ.

١٧ ـ والكِرامُ الكاتبون حقٌّ[4].

١٨ ـ والبعثُ مِن بعدِ الموتِ حقٌّ.

١٩ ـ وأهلُ الكبائرِ في مَشيئةِ الله ﷻ.

٢٠ ـ ولا نُكَفِّرُ[5] أهل القِبلةِ[6] بِذنوبهم، ونكِلُ سرائرهم إلى الله ﷻ.

---

(١) من (ك).

(٢) في (ك): (والميزان حق له كفتان..).

(٣) في (م): (والساعة حق).

(٤) الفقرات: (١٤ ـ ١٧) ليست في (ك).

(٥) في (م): (ولا نُكَفِّرُ أحدًا مِن أحدٍ من أهل القبلة).

(٦) أهل القبلة هم أهل الصلاة الذين قال فيهم النبي ﷺ: «**من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة** =

٢١ ـ ونُقيمُ فرضَ الجهادِ والحجِّ مع أئمَّةِ المسلمينَ في كلِّ دَهرٍ وزمانٍ.

٢٢ ـ ولا نرى الخروجَ على الأئمَّةِ، ولا القتالَ في الفِتنةِ، ونسمعُ ونُطيعُ لمن وَلَّاهُ اللهُ ﷻ أمرنا(١)، ولا ننزعُ يدًا مِن طاعةٍ(٢).

= رسوله. .» الحديث. رواه البخاري (٣٩١).
ولهذا يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦١٣): [إن] شعار المسلمين الصلاة، ولهذا يعبر عنهم بها فيقال: اختلف أهل الصلاة، واختلف أهل القبلة. . . إلخ.
ويخرج من أهل القبلة التارك للصلاة سواء تركها جحودًا أو كسلًا وتهاونًا كما قال النبي ﷺ: «**إن بين الشرك والكفر ترك الصلاة**» رواه مسلم. والمراد بالكفر في هذا الحديث هو الكفر الأكبر المخرج من ملة الإسلام كما بين ذلك ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح العمدة» من عدة أوجه، وعلى ذلك أجمع أصحاب النبي ﷺ، ونقل إجماعهم وإجماع التابعين غير واحد من أهل السُّنة، كما بينت ذلك في تعليقي على «الإبانة الصغرى» (٢٥٠) (ط٣)، و«السُّنة» لحرب الكرماني (٣٣) (ط٢).

(١) من (ك)، وفي (ف): (أمره).

(٢) وعلى ذلك أهل السُّنة والأثر لا يخالف في ذلك إلَّا الخوارج المارقة الذين أخبر عنهم النبي ﷺ بقوله: «**يمرقون من الإسلام كما يمرق السَّهمُ من الرمية**» متفق عليه.
وقد تواتر إجماع السلف الصالح على النهي عن الخروج على الولاة وأئمة الجور كما حكى إجماعهم أئمة السنة في عقائدهم كما في هذا الجامع، فلا تكاد تقف على عقيدة من تلك العقائد إلَّا وفيها النهي عن الخروج وتبديع أصحابه.
وعليه فلا عبرة بما قاله ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٢٨٨) في ترجمة الخارجي الحسن بن صالح من قوله: (وقولهم: كان يرى السيف، يعني: يرى الخروج على أئمة الجور. وهذا مذهب للسلف قديم (!!) لكن استقرَّ الأمر على ترك ذلك. . . إلخ). فهذه العقائد من أولها إلى آخرها تبطل هذا =

٢٣ ـ ونتبعُ السُّنَّةَ والجماعَةَ، ونجتنبُ الشُّذوذ والخلاف والفُرقَة.

٢٤ ـ وأن الجهادَ ماضٍ مذ بعث اللهُ ﷻ نَبيه صلى الله عليه وسلم إلى قيامِ السَّاعةِ مع أُولي الأمرِ مِن أئمةِ المسلمين لا يُبطِلُه شيءٌ.

٢٥ ـ والحجُّ كذلك.

٢٦ ـ ودفعُ الصَّدقاتِ مِن السَّوائم إلى أولي الأمرِ مِن أئمَّةِ المسلمين(١).

٢٧ ـ والنَّاسُ مؤمنون في أحكامِهم ومواريثهم، ولا يُدرَى ما هم عند الله [ﷻ].

أ ـ فمن قال: (إنه مؤمنٌ حقًّا)؛ فهو مُبتدعٌ.

= النقل عن السلف الصالح وتنقضه من أساسه، ولم يذكر ابن حجر من سبقه إلى هذا القول من أئمة السنة، ولم أقف على أحد منهم حكى هذا الخلاف عن السلف الصالح، وقد حكى كثير منهم الخلاف الذي وقع في بعض المسائل؛ كمن توقف في التفضيل بين عثمان وعلي رضي الله عنهما، أو التربيع بعلي رضي الله عنه في التفضيل، وغيرها من المسائل التي حصل فيها الخلاف بينهم فيها.

(١) يفرق أهل السنة بين ما يدفع من الصدقات للسلطان من الذهب والفضة وبين المواشي والحبوب والثمار.

وقد أطال في بيان هذه المسألة العظيمة الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله في كتابه «الأموال» (٢/ ٢٤٣) (باب دفع الصدقة إلى الأمراء، واختلاف العلماء في ذلك)، وذكر هناك أن أهل السُّنة يرون أن صاحب زكاة الذهب والفضة خاصة هو فيها بالخيار إن شاء فرقها بنفسه، وإن شاء أعطاها للسلطان.

قال: وأما المواشي والحب والثمار فلا يَلِيها إلَّا الأئمة، وليس لربها أن يغيبها عنهم، وإن هو فرَّقها ووضعها مواضعها، فليست قاضية عنه، وعليه إعادتها إليهم، فرقت بين ذلك السُّنة والآثار.اهـ.

وقد نقلت كلامه لأهميته في تحقيقي لكتاب «السنة» لحرب الكرماني (٢٧٦).

ب ـ ومن قال: (هو مؤمن عند الله)؛ فهو مِن الكاذبين.

ج ـ ومن قال: (إني مؤمنٌ بالله)[(١)]؛ فهو مُصِيبٌ.

٢٨ ـ **والمرجِئَةُ**: مُبتدعةٌ[(٢)] ضلَّالٌ.

٢٩ ـ **والقدريّةُ**: مُبتدعةٌ[(٣)] ضلَّالٌ.

٣٠ ـ ومن أنكرَ مِنهم أنَّ اللهَ [ﷻ] لا يعلمُ ما يكون[(٤)] قبلَ أن يكون؛ فهو كافِرٌ.

٣١ ـ وأن **الجهميَّةَ** كفَّارٌ.

٣٢ ـ و[أن] **الرَّافِضةَ** رفضوا الإسلام.

٣٣ ـ **والخوارجَ** مُرَّاقٌ.

٣٤ ـ ومَن زعمَ أن القرآنَ مخلوقٌ فهو كافِرٌ [بالله العظيم][(٥)] كُفرًا يَنقلُ عن المِلَّةِ.

٣٥ ـ ومَن شكَّ في كفرِه ممن يَفهمُ فهو كافِرٌ.

٣٦ ـ ومَن شكَّ في كلامِ الله [ﷻ] فوقفَ فيه شاكًّا، يقول: لا أدرِي مخلوقٌ، أو غير مخلوقٍ؛ فهو جهميٌّ.

٣٧ ـ ومَن وقفَ في القرآنِ جاهلًا؛ عُلِّمَ وبُدِّعَ ولم يُكفَّر.

٣٨ ـ ومَن قال: (لفظِي بالقرآنِ مخلوقٌ)؛ أو (القرآنُ بلفظِي مَخلوقٌ)؛ فهو جَهميٌّ.

---

(١) في (ك) و(م): (هو مُؤمنٌ بالله حقًّا).

(٢) في (ك): (والمرجئة والمبتدعة).

(٣) في (ك): (القدرية المبتدعة).

(٤) في (ك): (ما لم يكن).

(٥) ما بين [ ] من (ك).

• **قال الشيخ أبو طالب: قال إبراهيم بن عمر: قال علي عبد العزيز: قال أبو محمد [ابن أبي حاتم]: وسمعت أبي ﷺ يقول:**

٣٩ ـ علامةُ أهلِ البدعِ الوقِيعةُ في أهلِ الأثرِ.

٤٠ ـ وعلامةُ **الزَّنادِقة**: تسميتُهم أهلَ الأثر: (حَشْوية)[١]، يُريدون إبطالَ الآثارِ[٢].

٤١ ـ وعلامةُ **الجهمية**: تسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ: (مُشبِّهَة)[٣].

٤٢ ـ وعلامةُ **القدريَّةُ**: تَسميتُهم أهلَ الأثرِ: (مُجبِرَة)[٤].

٤٣ ـ وعلامةُ **المرجئة**: تَسميتُهم أهلَ السُّنَّةِ: (مُخالِفةٌ) و(نُقصانية)[٥].

---

(١) الحشو من الكلام: الفضل الذي لا يُعتمد عليه، وكذلك هو من الناس، وحشوة الناس: رُذالتهم. «لسان العرب» (١٤/ ١٨٠).
فهؤلاء الزنادقة يلمزون أهل السُّنة والحديث بذلك لأنهم يقدمون السنة والأثر على عقولهم وآرائهم، ولا يعملون عقولهم في مقابلة النص الصحيح الصريح بخلاف الزنادقة وأهل الرأي فإن العقل والرأي مقدم عندهم على النص، ولا يعتدون بالنص إذا خالف العقل والرأي، وهم كما قال عمر ﷺ: أعداء السنن.

(٢) من هذه الفقرة وما بعدها من النسخة الثانية من المخطوط.

(٣) الجهمية يلمزون كل من أثبت الصفات الواردة في الكتاب والسُّنة كالوجه واليدين والسمع والبصر وغيرها بالتشبيه. فأهل السُّنة عندهم مشبهة؛ لأنهم أثبتوا حقيقة صفات الله على ما يليق به ﷻ.

(٤) القدرية يلمزون من آمن بأن الله ﷻ قدَّر الخير والشر، وخلق أفعال العباد حسنها وسيئها بأنه جبري يدعي بأن الله جبر العباد على أفعالهم، ولهذا يسمون أهل السُّنة الذين يؤمنون بالقدر جبرية.

(٥) المرجئة يلمزون أهل السُّنة الذين يؤمنون بأن الإيمان يزيد وينقص ويستثنون في إيمانهم بأنهم نقصانية، وبأنهم مخالفية وشكاك كما سيأتي في عقيدة حرب رحمه الله، وذلك لأن الإيمان عند المرجئة لا يزيد ولا ينقص، وهو شيء واحد، إذا ذهب بعضه ذهب كله!

٤٤ ـ وعَلامَةُ الرَّافضةُ: تَسميتُهم أهل السُّنَّةِ: (ناصِبَة)[(١)][(٢)].

[وكل ذلك من عصيان][(٣)]، ولا يَلحقُ أهلَ السُّنَّةِ إلَّا اسمٌ واحِدٌ، ويستحيلُ أن تَجمعَهم هذه الأسماء[(٤)].

• **قال أبو محمد:** وسمعتُ أبي وأبا زُرعة:

٤٥ ـ [يأمرانِ][(٥)] بهجرانِ أهلِ الزَّيغِ والبدعِ، ويُغلِّظانِ رأيهما[(٦)] أشدَّ التَّغليظِ.

٤٦ ـ ويُنكرانِ وضع الكتبِ بالرأي [في] غيرِ آثارٍ.

٤٧ ـ وينهيان عن مُجالسةِ أهلِ الكلام.

٤٨ ـ وعن النَّظرِ في كتبِ المُتَكلِّمينَ ويقولان: لا يُفلِحُ صاحب [٤/أ] كلامٍ أبدًا.

[قال أبو محمد: وبه أقول][(٧)].

بلغت والجميع، والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليمًا

---

(١) تسمي الرافضة أهلَ السُّنة: ناصبة لاعتقادهم أنهم ناصبوا العداء لعلي بن أبي طالب وآل البيت، ولأنهم يعتقدون أن كل من أحب أبا بكر وعمر ﵄ ووالاهما وقدمهما على علي ﵁ فهو يعادي علي بن أبي طالب ﵁ وآل بيته!

(٢) في (ب) و(م): (نابتة)، وفي اللالكائي: (ناثية).
وما أثبته من المطبوع وهو موافق لما سيأتي في العقيدة الثانية.

(٣) في (ب): (وكل هذا إثم عضبات معصيات) ولم أتبينه. وما أثبته من (م).

(٤) في (ب) و(م): (الأسامي)، وما أثبته من (ك).

(٥) ما بين [ ] من (ك) و(م).

(٦) في (ك): (ويغلظان بذلك). وفي (م): (ويغلظان في ذلك).

(٧) ما بين [ ] من (ك). والمراد به: ابن أبي حاتم.